مؤتمر صحفي
للدفاع عن الحريات الديمقراطية
في الاردن

كل التضامن مع نضال جماهير الاردن في سبيل الديمقراطية

عقدت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الاردن مؤتمرا صحفيا صباح الثاني من شباط الجاري وذلك في مقر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين. فضحت فيه الممارسات القمعيه للسلطة الاردنية ضد ابناء الشعبين الاردني والفلسطيني. واهابت بكل القوى المحبة للحرية والديمقراطية أن تهب للدفاع عن المعتقلين في السجون الرجعية الاردنية، ومن اجل اطلاق الحريات الديمقراطية للمواطنين. وقد شارك من لجنة الدفاع كل من الاخوة:

ميشال الخوري، سليمان الصويص، عماد رحاحة، هاني الحوراني، اكرم بقاعين

وقد قرأ الاخ ميشال الخوري بيانا ومذكرة عن انتهاكات الحريات الديمقراطية في الاردن.

نص البيان

الى القوى والمنظمات الديمقراطية والانسانيه،

الى ممثلي الرأي العام الديمقراطي،

أقدمت السلطات الاردنية في الأونة الاخيرة على القيام بحملة اعتقالات واسعة شملت قطاعات ومناطق مختلفة من البلاد. وكان بنتيجتها زج عشرات المواطنين في الأقبية والسجون الاردنية.

وعلمت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الاردن أن حملة الاعتقالات قد شملت أعضاء في الأمانة الدائمة لتجمع القوى الشعبية في الاردن من بينهم السادة: محمود المعايطة وحمدي مطر، ومحمود الزعبي وعدد آخر من الناضلين البارزين من بينهم السادة: بسام حدادين ومحمود النوايسة وأحمد صالح مصلح.

كذلك فقد أقدمت السلطات الاردنية على ابعاد الشاعر الفلسطيني المعروف عز الدين المناصره الى خارج البلاد بدعوى أنه غير مرغوب باقامته في البلاد.

وهي بهذا تتنكر ليس للاعلان العالمي لحقوق الانسان بل وللحقوق التي كفلها بحدها الادنى الدستور الاردني ذاته.

وتكشف اجراءات السلطة هذه، زيف الادعاءات التي تطلقها السلطات الاردنية حول العفو العام وسياسة «تبييض السجون» واحترام حقوق الانسان.

ان لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الاردن تهيب بكافة القوى والمنظمات والشخصيات الديمقراطية والانسانية أن ترفع صوتها تضامنا مع نضال جماهير الاردن في سبيل اطلاق سراح المعتقلين والظفر بالديمقراطية.

وجاء في المذكرة

«إن لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الاردن تتوجه بالتحية الى ممثلي الصحافة والرأي العام العربي والدولي والى الهيئات والمنظمات الاجتماعية والدولية المعنية بحقوق الانسان وحرياته»

ثم قدمت تقريرا موجزا بابرز الخروق والانتهاكات الرسمية للحريات والحقوق الديمقراطية التي اقدمت عليها السلطات الاردنية خلال عام ١٩٨٢ على النحو التالي:

اولا — على صعيد حقوق المواطنين الاساسية في الاقامة بأمان والعمل والتنقل والسفر:

واصلت السلطات الاردنية سياسة مصادرة وانتهاك حقوق المواطنين الاساسية بما فيها ابسط الحقوق التي نص عليها اعلان حقوق الانسان، وتلك التي كفلها الدستور الاردني نفسه.

١ – رفضت مجددا كل الدعوات والمطالب الموجهة اليها لوقف سياسة حرمان المواطنين من حقهم الثابت في العمل بسبب ارائهم ومعتقداتهم، او بسبب نشاطهم السياسي او النقابي.

٢ – تتمسك السلطة ايضا باجراءات تحد من حرية المواطنين في التنقل والسفر. فهناك ٢٨ الف مواطن صودرت منهم جوازات سفرهم وممنوعون كليا من السفر بسبب انتماءاتهم وآرائهم السياسية او نشاطهم السياسي والنقابي.

ويتعرض الطلبة الجامعيون عند عودتهم الى البلاد في نهاية كل عام دراسي لمصادرة جماعية لجوازات سفرهم ويتم استدعائهم الى المخابرات للتحقيق معهم.

وترفض السلطات الاردنية تجديد جوازات سفر المواطنين في خارج البلاد بسبب معتقداتهم ونشاطهم السياسي وتبعد أو تعتقل من يعود منهم للاقامة الدائمة في بلده، بما فيهم اولئك الذين عادوا بعد ان شملهم العفو الرسمي عن الملاحقين سياسيا او بعد التصريح لهم بالعودة عن طريق السفارات الاردنية في الخارج.

اضافة الى ان السلطات الاردنية تعطل عودة مئات المواطنين المقيمين في الخارج والذين يتمتعوا بالعفو الرسمي عنهم حيث تمنع حصولهم على التأشيرات او الوثائق اللازمة لعودتهم.

٣ — تخضع الاجهزة الامنية المواطنين الذين يعودون الى الاردن لضغوط واسعة النطاق بهدف اجبارهم على مغادرتها بل وابلاغهم رسميا بانهم غير مرغوب فيهم ولحثهم على مغادرة البلاد تمارس ضدهم اشكال الازعاج والارهاب مثل المداهمات الليلية والاستدعاءات المتكررة للتحقيق وفرض الاقامة الجبرية على المئات منهم في مساكنهم او اثبات حضورهم امام اجهزة الامن يوميا واحيانا لعدة مرات في اليوم الواحد.

ثانيا: على صعيد الحقوق النقابية:

رغم الاحتجاجات المتكررة للحركة النقابية على سياسة التضييق على الحريات النقابية وتدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية للنقابات والحد من استقلاليتها فان السلطات الاردنية واصلت منذ مطلع العام الماضي ملاحقتها للقيادات والكوادر النقابية وتدخلاتها في عمل هيئاتها والضغط عليها للتأثير على قراراتها بل واعادة تشكيل العديد من الهيئات النقابية وفق توجيهاتها غير المشروعة كما واصلت قمع التحركات والنضالات المطلبية والنقابية المشروعة للعمال ودعمها للهيمنة غير المشروعة لعدد من القيادات المفروضة على النقابات منذ اكثر من ١٠ سنوات. وهذه امثلة على انتهاكات السلطة للحريات النقابية كما عبرت عنها مذكرات الحركة النقابية العمالية:

١ — انسحبت ثمانية نقابات عمالية من انتخابات اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للنقابات بسبب تدخلات السلطة في انتخابات عدد من النقابات لاسيما نقابة عمال المطابع والورق والكرتون وتغاضيها عن عدم اجراء انتخابات حرة في ٧ سبع نقابات اخرى لابقاء قياداتها في ايدي عملاء السلطة وارباب العمل. ولقد تم الانسحاب في اول جلسة للمجلس المركزي في دورة ١٩٨٣/٨٢ يوم ٥ ايار الماضي.

٢ — قدم ممثلو عشر نقابات عمالية من اصل ١٧ نقابة عمالية في البلاد مذكرة الى المجلس المركزي للنقابات في ايار ١٩٨٢ تعبر عن احتجاجها على الاعتداءات التي تمارسها السلطة ضد الحريات النقابية وعدم توفير اي حصانة فعلية للنشاط النقابي.

٣ — تجاهل وزارة العمل مطالب النقابات الداعية لتعديل مشروع قانون العمل الجديد بما يكفل

حماية استقلال النقابات وحرية نشاطها وضمان حقوق العمال الثابتة واقدام وزارة العمل على تمرير مشروع قانون العمل الى مجلس الوزراء لوضعه في صيغه النهائية واقراره بدون الرجوع الى رأي النقابات العمالية وقد احتجت على ذلك ١٠ نقابات عمالية في مذكرة تعبر عن رأيها نشرت في ١/ كانون الاول ١٩٨٢.

٤ — تدخل السلطة في حرية التفاوض حول نزاعات العمل عن طريق تجميد المطالب العمالية والتغاضي عن قرارات الفصل التعسفي والفصل الجماعي غير المشروع لعدة مئات من العمال من مختلف القطاعات وقدمت مذكرة احتجاجية بذلك ٨ نقابات عمالية يوم ٥ /١٢ /١٩٨٢.

٥ — تدخل السلطات الاردنية لمصادرة حق الاضراب عن العمل وزجها قوات كبيرة من قوات الامن العام والشرطة لقمع اضراب عمال مناجم الفوسفات في الرصيفة والحسا والوادي الابيض والحقت بالعمال المضربين عددا كبيرا من الاصابات كما اعتقلت حوالي ٤٠ عاملا بعد ان فشلت في منع الاضراب في كانون اول الماضي. وقد وجه الاتحاد العام لنقابات العمال باسم جميع النقابات مذكرة رسمية يوم ٢٠ /١٢ /١٩٨٢ تندد بموقف وزارة العمل المتواطئ مع ادارة الشركة وموافقتها على فصل العمال جماعيا.

٦ — منع عدد من النقابيين من السفر للخارج بما فيهم قياديون نقابيون كلفهم المجلس المركزي للنقابات بتمثيله في المؤتمرات العربية والدولية ولذلك، لم يستطع عدد من القيادات النقابية من المشاركة في المؤتمر السنوي لمنظمة العمال الدولية وفي العديد من الاجتماعات والدورات النقابية العربية والدولية.

ان السلطات الاردنية تبدي العداء نفسه تجاه حقوق التنظيم والاجتماع والتحرك من قبل القطاعات الاجتماعية والجماهيرية الاخرى – وهذه بعض الامثلة:

ثالثا: على صعيد حريات الرأي والتعبير والصحافة والنشر:

ما زالت الصحافة وحريات التعبير والنشر تعاني من القيود والخانقة لقانون المطبوعات المفروض عام ١٩٧١ كذلك يستخدم رئيس الوزراء الصلاحيات التي منحها له استمرار العمل بقانون الدفاع لملاحقة الصحف ومصادرة الحقوق التي كفلها الدستور:

— رغم المقاومة الشديدة التي ابداها الصحفيون لمحاولات وزارة الاعلام فرض قانون جديد على نقابة الصحفيين فقد اقرت الحكومة الاردنية ذلك القانون الذي يقيد كثيرا حرية الصحافة والصحفيين ويعزز هيمنة وزارة الاعلام والاجهزة الرسمية على النقابة.

— لقد اقدمت الحكومة الاردنية في آب الماضي على سحب امتياز مجلة «الافق الاقتصادي» بحجة مخالفتها الشروط التي وضعت بموجبها اي كمجلة اقتصادية واخذ عليها تناولها موضوعات سياسية ومن المفارقات الساخرة ان المجلة المذكورة قد سحب امتيازها لانها نشرت استفتاء للرأي شمل عدد كبير من الشخصيات العامة النقابية والسياسية التي دعت الى اطلاق الحريات وانهاء الاوضاع الاستثنائية اللا دستورية فردت الحكومة على مطالبهم باغلاق المجلة وسحب امتيازها.

— بسبب الضغوط الرسمية التي تعاني منها الصحف المحلية وخشيتها من استخدام سيف التعطيل والاغلاق ومصادرة الامتياز تمارس ادارتها رقابة ذاتية مسبقة اضافة الى الرقابة الرسمية اللاحقة خشية تعريض نفسها للاغلاق وتستجيب لاوامر وتوجيهات الاجهزة الاعلامية والامنية بمنع عدد من الصحفيين من الكتابة او الامتناع عن تناول موضوعات محددة وقد زخرت الصحف في العام الماضي بالتلميحات الصحفية عن القيود المفروضة على الاقلام ومراعاة السياسة العامة للسلطة.

— تمارس دائرة المطبوعات رقابة مشددة على الكتب والمؤلفات والاعمال الفنية والابداعية وتمنع دخول العديد منها الى الاردن بينما تمنح وزارة التربية اقتناء المكتبات المدرسية العديد من الكتب العلمية والفلسفية والادبية بحجة انها تتضمن «افكار هدامة».

وشنت اجهزة الامن العام حملة من مداهمات لعدد واسع من المحلات التي تبيع الاشرطة الموسيقية والغنائية (الكاسيت) وصادرت اعداد كبيرة منها بحجة انها تهدد السلامة العامة والامن واغلقت عدد من المحلات التي تتداول هذه الاشرطة.

— منعت وزارة الداخلية والاجهزة الامنية عددا من الاحتفالات والمهرجانات التضامنية مع الشعب الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي تحتفل فيه غالبية شعوب العالم وتعبر من خلاله عن مساندتها لنضاله العادل.

وكانت السلطات الاسرائيلية قد قمعت المسيرات والتحركات التضامنية التي انطلقت في آذار ١٩٨٢ احتجاجا على قصف اسرائيل التجمعات السكنية والمخيمات الفلسطينية في لبنان واعتقلت عشرات الطلبة والمواطنين وقمعت تظاهراتهم بقسوة وادخل عدد منهم الى المستشفيات.

وخلال الغزو الاسرائيلي للبنان منعت السلطة عدة مسيرات وتظاهرات واجتماعات نظمت للتضامن مع الشعبين اللبناني والفلسطيني وفي تموز ١٩٨٢ قمعت تظاهرة نسائية سلمية نظمت لتسليم السفارة الامريكية مذكرة احتجاج على سياستها المؤيدة لاسرائيل في عدوانها على لبنان.

كذلك لاحقت عددا كبيرا من المواطنين والطلبة والموظفين ابان الاضراب العام الذي دعت اليه الامانة العامة لتجمع القوى الشعبية في الاردن يوم ٨ /آب ١٩٨٢ وزجت بهم في السجون.

ومارست الاجهزة الامنية ضغوطا واسعة على قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال واشاعت اجواء ارهابية لتعطيل اجتماعاتها النقابية ومنع تنفيذ العديد من قراراتها منذ حزيران حتى نهاية ايلول ١٩٨٢.

رابعا: — على صعيد الحريات السياسية:

يتعرض المئات من مناضلي الحركة الوطنية وفصائل المقاومة الفلسطينية للاعتقال والملاحقة والاستدعاءات المتكررة بسبب نشاطهم السياسي.

ان العشرات من القادة والكوادر والاعضاء في الاحزاب السياسية وفصائل المقاومة يرزحون في زنازين المخابرات العامة الاردنية منهم محمود المعايطة ومحمد الزعبي، وحمدي مطر، وبسام حدادين والاخير يرزح في زنازين المخابرات منذ ١٦ شهرا.

وهناك ما ينوف على المئة معتقل سياسي في سجن المحطة وباقي السجون وقد كذب هؤلاء في بيان لهم ادعاء رئيس الوزراء الاردني عن عدم وجود سجناء سياسيين في الاردن وطالبوا بالافراج عنهم ووقف ملاحقة المناضلين السياسيين.

ان السلطات الاردنية ما زالت ترفض الدعوات المتكررة لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة الملاحقين سياسيا الى البلاد ولقد كرر هذه الدعوة اعضاء في المجلس الوطني الاستشاري المعين من قبل السلطة اضافة الى ان مختلف اوساط الرأي العام الاردني تطالب بالكف عن ملاحقة المواطنين بين نشاطهم وانتمائهم السياسي والى اطلاق الحريات السياسية وفي مقدمتها حق تأليف الاحزاب ورفع القيود الرسمية عن نشاطها.

ثم وزعت قائمة باسماء المعتقلين والسجناء السياسيين في الاردن، وهم كالتالي

١ — محمود المعايطة	٢٨ — عبد الجبار اسماعيل عطاية	٥٥ — هاشم احمد حمازي
٢ — بسام حدادين	٢٩ — نهاد احمد حسونة	٥٦ — فرج ابو شمالة
٣ — حمدي مطر	٣٠ — عمر راضي شقو	٥٧ — ياسين زايد ياسين
٤ — محمد الزعبي	٣١ — شاكر عطية ابراهيم	٥٨ — سليمان نقرش
٥ — محمود النوايسة	٣٢ — عارف محمد الزغول	٥٩ — نزار احمد كايد
٦ — محمد المناصرة	٣٣ — جلال ابراهيم يوسف	٦٠ — نزيه عادل دروزة
٧ — احمد عبد الرحمن مكاحلة	٣٤ — يوسف محمد عمرو	٦١ — محمد عمر الملاح
٨ — عماد محمود الحواجة	٣٥ — محمد علي حلاوة	٦٢ — سامر عدنان المصري
٩ — هاشم غرايبة	٣٦ — عدنان عبد الرحمن ناصر	٦٣ — احمد محمد علي
١٠ — مازن الاسعد	٣٧ — عبد الرحمن محمد ناصر	٦٤ — يوسف حامد عبد ربه
١١ — عماد نايف ملحم	٣٨ — محمد داوود ابو مايلة	٦٥ — يوسف محمد خالد
١٢ — ابريك حديد	٣٩ — غر جميل الحوراني	٦٦ — محمد منيب ابو حلاوة
١٣ — موسى محمود العضيلات	٤٠ — يوسف سليم حماد	٦٧ — عبد الرحمن محمد عبد الرحمن طالب
١٤ — موسى حسين البزي	٤١ — عدنان محمد عجاج	٦٨ — عدنان عبد الرحيم الاقرع
١٥ — هلال عيفان عياش	٤٢ — عدنان عطية جويد	٦٩ — علي حاتم قاطع
١٦ — علي محمد موسى البريقي	٤٣ — محمود محمد النويمي	٧٠ — سامي حسن جابر
١٧ — محمد مصباح ادريس	٤٤ — راسم رمضان الهندي	٧١ — ليث محمد موسى
١٨ — فؤاد فوزي حسن	٤٥ — صالح سعد ذياب الطمولي	٧٢ — ابراهيم قاسم الخوالدة
١٩ — عيسى محمد منسية	٤٦ — ابراهيم محمد سليمان صالح	٧٣ — محمد سعيد الجعيدي
٢٠ — محمد خالد الدحوي	٤٧ — يوسف لافي شراب	٧٤ — زياد يونس كاشود
٢١ — محمد قاسم الديك	٤٨ — حسين احمد رعد	٧٥ — حسين محمد العساوي
٢٢ — محمد احمد اللحام	٤٩ — اكرم يعقوب ابو زيد	٧٦ — ابراهيم يونس مطير
٢٣ — حسين محمد حسين	٥٠ — محمد عبد القادر الخطيب	٧٧ — عبد الله العساوي
٢٤ — تيسير البطاينة	٥١ — وحيد محمد نقرش	٧٨ — زهاد جمال الشيخ
٢٥ — لطفي محمود علوش	٥٢ — حمدان الهواري	٧٩ — يحي محمود جبر
٢٦ — صالح علوش	٥٣ — محمد جمعة برهومة	٨٠ — طلال ابراهيم يوسف
٢٧ — غر محمد ابو غنيم	٥٤ — غازي رشراش	٨١ — عبد اللطيف جميل العساوي

وفي نهاية المؤتمر اجاب اعضاء اللجنة على عدد من الاسئلة التي وجهها مراسلو الصحف ووكالات الانباء والتي تركزت بشكل اساسي حول طبيعة عمل اللجنة ومنجزاتها.